

Distr.: General
1 December 2020
Arabic
Original: English

الحالة في الســـودان وأنشـــطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســـاعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2524 (2020) الذي أنشـأ المجلسُ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســاعدة خلال الفترة الانتقالية في الســودان وطَلَب إلى الأمين العام أن يقدم على فترات منتظمـة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير التطورات في المجـالات الســـيـاســـيـة والأمنيـة والاجتماعية – الاقتصـادية والمسائل الإنسانية فضـلا عن التطورات المتصـلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون في الســودان في الفترة من 9 أيلول/ســبتمبر إلى 23 تشــرين الثاني/نوفمبر 2020، ويقدم معلومات محدّثة عن إنشـــاء البعثة المتكاملة. وأُدرج في المرفق التقرير الذي يقدَّم كل 90 يوماً عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثانيا – التطورات الهامة

2 - اسـتمر السـودان، على مرّ الأشـهر الماضـية، في إحراز تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي، رغم التحديات الكبيرة. وكان من الإنجازات الرئيسـية التي تحققت توقيع اتفاق جوبا للســلام في 3 تشــرين الأول/أكتوبر بعد عام من المفاوضــات. وفي الوقت نفســه، ظلت الحالة هشــة، مع نشـوب اضـطرابات مدنية في أجزاء من البلد، وجيوب شـــهدت أعمال عنف في دارفور، وتوترات قبلية أدت إلى اشـــتباكات في شـــرق السودان. ولا تزال الحالة الاقتصادية سيئة، والاحتياجات الإنسانية مستمرة في الازدياد.

الحالة السياسية والأمنية

3 - شـهدت الفترة المشمولة بالتقرير توقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان، الذي أضفى الطابع الرسمي على اتفاق الســلام الذي تم التوصــل إليه في جوبا في نهاية آب/أغســطس بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية الســودانية وحركة جيش تحرير الســودان – فصــيل مني مناوي. ويشــكّل الاتفاق خطوة حاســمة إلى

الأمام في تنفيذ المعايير السياسية للفترة الانتقالية على النحو المبين في الوثيقة الدستورية. ويتضمن الاتفاق عدة بروتوكولات خاصة بمناطق محددة، وبروتوكولًا واحدًا بشأن القضايا الوطنية. وينص البروتوكول الوطني بصفة خاصة على أن الفترة الانتقالية التي تستمر 39 شهراً، المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق. وينص أيضاً على كيفية تخصيص مناصب للموقعين في المؤسسات الانتقالية. وبعد أن أقر المجلس الأعلى للسلام اتفاق السلام في 14 أيلول/سبتمبر، أكست الأطراف الاتفاق طابعاً رسمياً بالتوقيع عليه في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر.

4 - ورغم أن هذا التطور لقي ترحيباً واسعاً في السودان بوصفه يخلق زخماً لتحقيق السلام على نطاق أوسع، فإن بعض الجماعات من شرق السودان بدأت في التراجع عن التزاماتها السابقة، مشيرة إلى قضايا تتعلق بالتمثيل، ورفَضَ عدد من الأحزاب السياسية الاتفاق. وواجه تنفيذ الاتفاق تحديات من بينها الجداول الزمنية الطموحة. وينص الاتفاق، في جملة أمور، على أن ممثلي الحركات المسلحة سيعيّنون في المجلس السيادي ومجلس الوزراء في غضون سبعة أيام من تعديل الوثيقة الدستورية لتعكس أحكام اتفاق السلام. وظل تطبيق هذا الحكم وغيره من الأحكام الأخرى قيد التنفيذ.

5 - وعقب توقيع اتفاق جوبا للسلام، عدّل المجلس السيادي ومجلس الوزراء الوثيقة الدستورية في اجتماع مشترك عقد في 18 تشرين الأول/أكتوبر، لإدماج الاتفاق في الوثيقة الدستورية بوصفه جزءا لا يتجزأ منه. وقد أثار ذلك نقاشاً بين القوى السياسية بشأن كيفية إجراء التعديلات، ولا سيما ما إذا كانت التعديلات تحتاج إلى موافقة من المجلس التشريعي الانتقالي. وكان التعديل الأكثر إثارة للجدل هو إضافة المادة 80، التي تنص على إنشاء مجلس لشركاء الفترة الانتقالية، إلى الوثيقة الدستورية. ويتألف مجلس الشركاء من قوى الحرية والتغيير، والجيش، والموقعين على اتفاق جوبا للسلام، وهو مكلف بمناقشة المسائل السياسية الرئيسية التي تنشأ خلال الفترة الانتقالية. وانتقد بعض أعضاء قوى الحرية والتغيير إضافة المادة 80، ونددوا بها باعتبارها محاولة لإبدال دور المجموعة بوصفها "حاضنة سياسية" للفترة الانتقالية، وأكدوا أن المجلس التشريعي الانتقالي هو وحده الذي يحق له تعديل الوثيقة الدستورية، ودعوا إلى إلغاء المادة الجديدة. وأثار تعديل المادة 20 أيضاً جدلاً لأنه يسمح لممثلي الموقعين على اتفاق السلام الأعضاء في الحكومة الانتقالية بخوض الانتخابات في أعقاب الفترة الانتقالية.

6 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر اتفق جميع الشركاء في العملية الانتقالية، بمن فيهم الجبهة الثورية السودانية، على ضرورة المضي قدما في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وأكدوا الاتفاق السابق على أن يضم المجلس 60 عضوا يختارهم الجيش، و 165 عضوا تختارهم قوى الحرية والتغيير، و 75 عضوا تختارهم كتلة الحركات المسلحة التي توصلت الحكومة الانتقالية إلى اتفاقات سلام معها. وتضم تلك الكتلة حتى الآن الجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان - فصيل مني مناوي. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس المجلس السيادي الفريق أول عبد الفتاح البرهان عفوا عاما عن جميع الأشخاص الذين قاتلوا في النزاعات المسلحة في السودان، وفقا لاتفاق جوبا للسلام، باستثناء أولئك الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيفهم بشأنهم أو المطلوبين بتهم ارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تقع ضمن اختصاص المحكمة الخاصة للجرائم المرتكبة في دارفور التي تشكل إقامتها جزءا من اتفاق جوبا للسلام. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وصل الموقعون على الاتفاق إلى الخرطوم. وفي وقت لاحق، في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت قوى الحرية والتغيير أن تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي لن يكتمل قبل 31 كانون الأول/ديسمبر، وذلك لأخذ آراء الجبهة الثورية السودانية في

الاعتبار، والسماح بإجراء حوار شامل مع المجموعات التي لم توقع على إعلان الحرية والتغيير بشأن حصتها في الهيكل التشريعي، وفقا لأحكام الوثيقة الدستورية. وقرر المجلس السيادي ومجلس الوزراء وقوى الحرية والتغيير وضع استراتيجية للأمن الوطني بوصفها إحدى المهام العاجلة للفترة الانتقالية.

7 - وواصلت الحكومة الانتقالية جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي اتفاق جوبا للسلام، كرر الموقعون تأكيد التزامهم بتعزيز المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع الوثيقة الدستورية، ولا سيما الأحكام التي تنص على منح المرأة ما لا يقل عن 40 في المائة من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي. ولذا فإن على جميع المجموعات الممثلة في الهيئة التشريعية أن تكفل تمثيل المرأة بما يتناسب مع حصص عضويتها. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع تعهدات الحكومة الانتقالية، كانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد خططت لإطلاق خطة عمل وطنية سودانية بشأن المرأة والسلام والأمن (2020-2022) في 31 تشرين الأول/أكتوبر، ولكنها اضطرت إلى تأجيل ذلك بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتهدف خطة العمل، التي أقرتها الحكومة الانتقالية في آذار/مارس 2020، إلى جملة أمور منها كفالة مشاركة المرأة في بناء السلام وصنع القرار؛ والاعتراف بحقوق المرأة قبل حالات النزاع وفي أثنائها وبعدها؛ وضمان حماية المرأة من العنف الجنساني مثل الاغتصاب والاستعباد الجنسي، ووضع حد للإفلات من العقاب.

8 - وعلى هذه الخلفية، ظل المشهد السياسي السوداني يواجه عمليات إعادة ترتيب بين القوى السياسية. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر تجمع من تسع لجان للمقاومة وفصيل منشق عن تجمع المهنيين السودانيين متحالف مع الحزب الشيوعي السوداني بيانات منفصلة تنتقد قوى الحرية والتغيير. ورفضت اللجان اقتراح قوى الحرية والتغيير توزيع المقاعد البرلمانية على موقّعي اتفاق جوبا للسلام، واعترض الفصيل المنشق عن تجمع المهنيين السودانيين على تشكيلة المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، من بين مسائل أخرى. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الحزب الشيوعي السوداني انسحابه من قوى الحرية والتغيير وقوى الإجماع الوطني وجميع الهيئات المرتبطة بها.

9 - وتصاعدت حدة التوتر في الخرطوم في 21 تشرين الأول/أكتوبر خلال التظاهرات التي دعت إليها مجموعة من الأحزاب السياسية وبعض من أعضاء قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين بمناسبة ذكرى ثورة عام 1964. وطالب المتظاهرون بإصلاح الحكومة وإلغاء تعديلات الوثيقة الدستورية. وقُتل متظاهر واحد، وأدى ذلك إلى مزيد من الاحتجاجات في اليوم التالي. وتوفيت متظاهرة أخرى في 25 تشرين الأول/أكتوبر من جراء الجروح التي كانت قد أصيبت بها.

10 - وفضلا عن ذلك، واجه تنفيذ اتفاق جوبا للسلام تحدياً في شرق البلد. فلقد سحبت عدة جماعات تأييدها للمسار الشرقي من الاتفاق الذي وقعت عليه الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة ومؤتمر البجا المعارض، بزعم أن هذين الفصيلين لا يمثلان القوى السياسية على أرض الواقع. وفي سنكات بولاية البحر الأحمر، نظم المجلس الأعلى لنظارات البجا (إداريون تعيّنهم الدولة) والعموديات المستقلة مؤتمر السلام والتنمية والعدالة الذي استمر لمدة ثلاثة أيام من 27 إلى 29 أيلول/سبتمبر. ودعا المشاركون إلى توحيد جميع الولايات الشرقية الثلاث في مقاطعة واحدة، وإلى تشكيل هيئة تنسيقية رفيعة المستوى تتألف من جميع العشائر الشرقية للاتفاق على ترتيبات لتقاسم السلطة دون تدخل خارجي، وكذلك على المطالبة بتقرير المصير. وقُدمت توصياتهم إلى محمد حمدان دقلو، نائب رئيس المجلس السيادي، الذي حضر اليوم الأخير من المؤتمر. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، كرر مجلس نظارات البجا تأكيد معارضته للمسار الشرقي لاتفاق السلام.

11 - واستمرت التوترات في المنطقة، وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، نشبت احتجاجات قادها أفراد من قبيلة البجا بهدف عزل والي كسلا المؤقت الذي ينتمي إلى بني عامر، وأدت إلى إغلاق بورتسودان والطريق الرئيسي إلى الخرطوم. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، التقى رئيس المجلس السيادي بوفد من كبار قبيلة البجا وتعهد بإيجاد طريق للمضي قدما يرضي جميع مكونات شرق السودان وبإعادة فتح المسار الشرقي لاتفاق السلام. وبعد ثلاثة أيام، أقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك والي كسلا المؤقت. ورغم ذلك، ازدادت حدة التوتر بين بني عامر والبجا، وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ستة أشخاص من قبيلة البجا وجُرح ما لا يقل عن 20 شخصاً آخرين في اشتباكات قبلية في بورتسودان وسواكن. وأعلنت السلطات في ولاية البحر الأحمر حظر التجول في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر. ورداً على إقالة الوالي المؤقت، دعا بنو عامر إلى الاحتجاج تنديداً بالقرار. وكان الاحتجاج الذي جرى في 15 تشرين الأول/أكتوبر سلمياً في البداية، ولكنه تحول إلى العنف بعد أن توجه المتظاهرون إلى مبنى أمانة الحكومة في ولاية كسلا لتسليم عريضة. وأفيد بأن الشرطة أطلقت النار وقتلت سبعة متظاهرين. وقُتل أيضاً أحد أفراد قوات الدعم السريع، بينما أصيب 19 شخصاً بجروح.

12 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، وقّع عبد العزيز الحلو، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل الحلو، الذي يحمل اسمه، ورئيس الوزراء حمدوك، على اتفاق مشترك على المبادئ. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر اجتمع محمد حمدان دقلو بصفته نائب رئيس المجلس السيادي وعبد العزيز الحلو في جوبا حيث اتفقا على تنظيم حلقات عمل لتقييم وتبادل أفضل الممارسات مع مشاركين من الجانبين، ثم استئناف المحادثات بعد ذلك لمناقشة المسائل المعلقة. وكانت هذه خطوة إلى الأمام لأن السيد الحلو كان قد انسحب في 20 آب/أغسطس من المفاوضات السابقة احتجاجا على إشراك السيد دقلو في محادثات السلام. وعقدت حلقة العمل الأولى في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر في جوبا بمشاركة الحكومة الانتقالية، وفصيل عبد العزيز الحلو، فضلا عن خبراء دوليين قدموا عروضا عن الخبرات التي اكتسبتها بلدان أخرى في مجال إدارة التنوع الديني. وكان الهدف من حلقة العمل التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن المسائل المعلقة ذات الصلة بالمفاوضات، مثل مسألة العلاقة بين الدين والدولة، من بين مسائل أخرى، من أجل وضع الصيغة النهائية للاتفاق المشترك على المبادئ الموقع في 3 أيلول/سبتمبر والسماح ببدء مفاوضات رسمية.

13 - وواصل عبد الواحد نور، زعيم جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، الامتناع عن المشاركة في مفاوضات رسمية، على الرغم من محاولات الحكومة الانتقالية إشراكه في عملية السلام الرسمية. وفي الوقت نفسه، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع حوادث في دارفور بين قبائل البدو والمزارعين، واندلاع اقتتالات قبلية في محليات مختلفة. وترد التفاصيل في التقرير الصادر عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (انظر المرفق).

العلاقات الدولية

14 - شهدت الفترة قيد الاستعراض تطورات هامة فيما يتعلق بعلاقات البلد الدولية. ففي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عزمه على رفع اسم السودان من قائمة بلده الخاصة بالدول الراعية للإرهاب. وأُفيد بأن شروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السودان والولايات المتحدة من أجل رفع اسمه من القائمة تتضمن دفع السودان مبلغ 335 مليون دولار في حساب ضمان لصالح أسر ضحايا تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام 1998 والهجوم

على المدمرة الأمريكية كول في عام 2000. وتسير الإجراءات قدما لرفع اسم السودان من القائمة، ويتوقع اكتمالها في كانون الأول/ديسمبر 2020، رهنا باستعراض كونغرس الولايات المتحدة القرار خلال 45 يوماً.

15 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، في سياق مؤتمر صحفي عبر الهاتف بين رئيس المجلس السيادي الفريق أول برهان ورئيس الوزراء حمدوك والرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وافق السودان على إقامة صلات مع إسرائيل. وبعد يومين، أعلنت إسرائيل عن حزمة مساعدات بقيمة 5 ملايين دولار إلى السودان، في حين سلمت دولة الإمارات العربية المتحدة 000 67 طناً من القمح، في خطوة تم تنسيقها مع الإعلان. وأوضحت وزارة الخارجية السودانية فيما بعد أن قرار تطبيع العلاقات سيحتاج إلى تصديق من المجلس التشريعي الانتقالي بمجرد تشكيله.

16 - وأثار الاتفاق على إقامة علاقات مع إسرائيل بعض الجدل السياسي داخل السودان وبعض الاحتجاجات في الخرطوم. وأعلن كل من حزب المؤتمر السوداني والحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الثورية السودانية، وكذلك حركة القوى الديمقراطية والحزب الجمهوري تأييدهم لإقامة العلاقات، وأشاروا إلى منافع ذلك في الأجلين الطويل والقصير. وفي الوقت نفسه، أعرب حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني والحزبان الناصري والبعثي عن معارضتها الاتفاق. وأشار بعض معارضي هذه الخطوة إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني، في حين أعرب آخرون، بما في ذلك قوى الحرية والتغيير، عن تذمرهم من العملية مشيرين إلى عدم إجراء مشاورات حول هذه المسألة.

17 - وعلى إثر اندلاع اشتباكات مسلحة في منطقة تيغراي في إثيوبيا في 3 تشرين الثاني/نوفمبر بين قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي، أعلنت الحكومة الانتقالية إغلاق الحدود الشرقية مع إثيوبيا. وعلى الرغم من إغلاق الحدود، سمحت الحكومة الانتقالية بتقديم المساعدات الإنسانية لجميع طالبي اللجوء الإثيوبيين حيث منحتهم مركز اللجوء بصورة أولية حسب ظاهر الحال مع تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية. وحتى 23 تشرين الثاني/نوفمبر، كان أكثر من 000 40 لاجئ قد وصلوا إلى شرق السودان من إثيوبيا. وعرض رئيس الوزراء حمدوك التوسط بين الطرفين بصفته رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

18 - استمرت الحالة الاقتصادية في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت تدابير الإغلاق في سياق جائحة كوفيد-19 إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن خسارة نحو 42 في المائة من الإيرادات المالية. وفي المناطق الحضرية، أثّر الوباء سلبيا على القطاع الاقتصادي غير الرسمي الواسع فتزايدت هشاشة وضع العاملين بأجر يومي الذين يصارعون الفقر، ولا سيما في أوساط النساء. ولم يستطع السودان أن يستفيد من تدابير تخفيف عبء الديون بسبب تأخره في تسديدها. كما أدّت زيادة الإنفاق على برامج الصحة الطارئة إلى جانب انخفاض الإيرادات العامة إلى عجز في الميزانية بنحو 250 مليون دولار شهريا. وبلغ التضخم السنوي معدلا قياسيا قدره 212,29 في المائة في أيلول/سبتمبر، مقابل 166,83 في المائة في آب/أغسطس، مدفوعا بارتفاع تكاليف الأغذية والنقل. وفي 10 أيلول/سبتمبر، أدى تدهور المناخ الاقتصادي إلى إعلان السلطات حالة الطوارئ الاقتصادية.

19 - واستمرت المظاهرات طوال الفترة المشمولة بالتقرير احتجاجا على الحالة الاقتصادية المتردية وما يتصل بها من مصاعب. وبسبب استمرار الطوابير الطويلة للحصول على الخبز والوقود وغاز الطهي،

أعلنت لجان المقاومة تصعيد الاحتجاجات الجماهيرية. وجرت مظاهرات في ولايات الخرطوم والبحر الأحمر والجزيرة والقضـــارف وجنوب كردفان وشـــمال دارفور، طالب فيها المحتجون بإقالة وزير التجارة الذي حملوه مسؤولية نقص تلك المواد.

20 - وهذا هو المناخ الاقتصـادي الذي عُقد في ظله المؤتمر الاقتصـادي الوطني في الخرطوم في الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سـبتمبر، بعد تأجيلات متكررة بسـبب جائحة كوفيد-19. وكان المؤتمر قد اقتُرح في الأصـــل لتيســـير إجراء حوار بين وزارة المالية والتخطيط الاقتصـــادي ومكتب رئيس الوزراء وقوى الحرية والتغيير حول ميزانية عام 2020، نظراً للاختلافات في وجهات النظر حول القضـــايا المتعلقة بالإعانات وسياسات سعر الصرف. وخلال المؤتمر، عارضت قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة رفع الإعانات على نحو ما قررت الحكومة الانتقالية سـابقا. وتضـمنت توصـيات المؤتمر فصـل السـياسـة المالية عن السـياسـة النقدية ومنح بنك السـودان المركزي استقلالا ذاتيا كاملا عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصـادي، فضـلا عن الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل الإعانات، أو إعادة النظر في رواتب موظفي الخدمة المدنية، أو بشأن ترشيد عدد العاملين في الخدمة المدنية.

21 - وفي تطور هام نحو تخفيف عبء الديون، وافق المجلس التنفيذي لصـــندوق النقد الدولي في 23 أيلول/سبتمبر على برنامج تحت متابعة خبراء الصندوق. وفي انتظار تصـفية الديون المتأخرة المستحقة للمؤسـسـات المالية الدولية، فإن تنفيذ البرنامج سـيؤهل السـودان للحصـول على أكثر من 1,5 بليون دولار سـنويا في شـكل منح إنمائية مباشـرة لتنشـيط الاسـتثمار وإنعاش الاقتصـاد. كما أن تحقيق تقدم بيّن في تنفيذ البرنامج هو شــرط هام ليصــبح السـودان مؤهلاً لتخفيض الديون الثنائية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسـيدعم البرنامج الذي يسـتغرق 12 شـهراً برنامج الحكومة الانتقالية للإصـلاحات الداخلية الرامية إلى تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي وتحسـين القدرة التنافسـية وتعزيز الحوكمة. ولهذا الغرض، اتُخذت بالفعل عدة خطوات رئيسية تشمل صـياغة قانون لإنشـاء لجنة مكافحة الفسـاد وقانون آخر لإصـلاح إدارة المؤسسات التي تملكها الدولة. وتقوم الحكومة الانتقالية أيضاً بترشيد النفقات من أجل تحسين المساءلة المالية من خلال إجراء إصلاحات رئيسية في الإدارة المالية العامة.

22 - وبعض الإصـــلاحات الأكثر أهمية التي وافقت الحكومة الانتقالية على تنفيذها في إطار البرنامج المنفذ تحت متابعة خبراء الصندوق تتعلق بإلغاء الإعانات وإصلاح أسعار الصرف. ومن المتوقع أن تفرض هذه التدابير الإصلاحية عبئاً اقتصادياً كبيراً على الجمهور مع إعادة هيكلة السمات الأساسية لاقتصاد البلد. وفي 12 تشـرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أنها سـتحرر أسـعار الوقود وتجعل أسـعار الوقود المحلية متوائمة مع الأسعار الدولية، وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر تضاعفت أسعار الوقود على وجه التقريب.

23 - وفي 8 تشـرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مذكرة مشـاركة قطرية جديدة بشـأن السـودان، تركز على مسـاعدة الحكومة الانتقالية على تحقيق الاسـتقرار في الاقتصـاد وتسـريع التقدم على مسـار معالجة التحديات المرتبطة بديون البلد. ووافق المجلس أيضـا على منحة بقيمة 200 مليون دولار لبرنامج دعم الأسـرة في السـودان، تُدفع قبل تصـفية الديون المتأخرة، في إطار البرنامج شبه الشامل للتحويلات النقدية لتوفير الدخل الأساسي الذي أنشأه البنك الدولي وتديره الحكومة، الذي يهدف إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة. وإلى جانب المنحة، قُدِّم مبلغ 170 مليون دولار يُقدَّم من خلال مسـاهمات الاتحاد الأوروبي وألمانيا وأيرلندا وهولندا والسـويد في الصـندوق الاسـتئماني، وصـدرت موافقة بشـأنه في وقت سـابق، وسـيدار هذا المبلغ عن طريق صـندوق

استئماني متعدد المانحين أنشئ لتمويل البرنامج. وتمثّل هذه الدفعة الأولى من الصندوق الاستئماني جزءا من التعهدات التي أُعلنت لصالح برنامج دعم الأسرة في السودان خلال مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى الذي عُقد عن طريق التحاور بالفيديو في برلين في حزيران/يونيه. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، استضاف البنك الدولي اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة دعم العملية الانتقالية في السودان. وعُقد الاجتماع عن طريق التحاور بالفيديو من واشنطن العاصمة على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي، وبدأ بتوقيع برنامج دعم الأسرة في السودان في إشارة إلى إطلاقه رسمياً. وقدم برنامج الأغذية العالمي ما يلزم من دعم ومساعدة تقنية وبدأ المرحلة التجريبية الأولى من برنامج دعم الأسرة في السودان في نهاية أيلول/سبتمبر، حيث قدم الدعم إلى 000 20 أسرة في الخرطوم وحولها.

حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون

24 - كان توقيع اتفاق جوبا للسلام معلما هاما في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون في السودان. وعزز الاتفاق الدور المركزي الذي تؤديه العدالة والمساءلة والمصالحة في العملية الانتقالية في البلد. وينص الاتفاق على إجراء إصلاحات مؤسسية لإنشاء مؤسسات أكثر تمثيلا واستجابة لسيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاع. ويؤكد موقعو الاتفاق مجددا التزامهم بعمليات العدالة الانتقالية وآليات المساءلة التي تمسك بزمامها الهيئات الوطنية، بوسائل تشمل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (واتُفق على أن تضم عضوية اللجنة امرأتان على أقل تقدير) ومحكمة خاصة للجرائم المرتكبة في دارفور، ويقر بالدور الهام الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يضع الاتفاق نظاما شاملا للنظر في ملكية الأراضي والحواكير (الأراضي التي تستخدمها تقليديا مجموعات قبلية معينة)، مع التركيز بشدة على المسائل التي تؤثر في المشردين داخليا واللاجئين في دارفور. وعلاوة على ذلك، يوكل الاتفاق إلى مجلس الأمن والدفاع الوطني مهمة تقديم خطة لتحويل وتطوير وتحديث قطاع الأمن، كما يحدد تحويل قطاع الأمن بوصفه مسألة ذات أولوية في جدول أعمال المؤتمر الدستوري المقبل.

25 - وفي مواجهة المطالب المستمرة بالإصلاح، واصلت الحكومة الانتقالية إحراز تقدم على مسار التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وإنشاء اللجان التي يتطلب الدستور تشكيلها وفقاً للالتزامات المفروضة بموجب الوثيقة الدستورية. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبالإضافة إلى إنشاء مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية في تموز/يوليه، تَواصَلَ النظر في مشاريع قوانين لإنشاء مفوضية العدالة الانتقالية وإصلاح المفوضية القومية لحقوق الإنسان. وستكون فعالية أداء هذه المفوضيات، إلى جانب المفوضيات المعنية بالسلام والدستور ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها، عاملاً حاسم الأهمية لتيسير الحوار الوطني، وتعزيز المصالحة، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام والمضي قدما في عملية الانتقال السياسي. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الوزراء إلغاء التحفظات السابقة التي أبداها السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، ورسّخ بذلك تعزيز حماية الأطفال.

26 - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تواصل العنف والاشتباكات القبلية في شرق السودان ودارفور، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولا سيما ضد النساء والفتيات (لمزيد من التفاصيل عن دارفور، انظر المرفق). وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المدعي العام عن اكتشاف مقابر جماعية،

وأفاد لاحقا بأن رفات الضحايا ستستخرج منها. وجددت المظاهرات التي جرت في 21 تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم المطالبات بإجراء تحقيق شفاف وعادل في الانتهاكات والإساءات التي ارتكبت في عهد النظام السابق، وفي قتل المتظاهرين المدنيين في 3 حزيران/يونيه 2019. وفي الوقت نفسه، أبرزت الاشتباكات القبلية المستمرة في دارفور الحاجة إلى تكثيف الجهود لتعزيز الحماية وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وأجهزة إنفاذ القانون، مع العمل في الوقت نفسه أيضاً على تحسين الأنظمة ومؤسسات سيادة القانون في إطار الخطة الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429، المرفق) لتتناسب مع الالتزام القوي الذي أبدته السلطات الوطنية والمحلية بضمان الأمن والحماية الأساسيين في جميع أنحاء السودان. وفي هذا الصدد، فإن إجراءات تعيين القضاة والمدعين العامين الجدد لا تزال معلقة عقب إنهاء خدمة 151 قاضيا و 21 مدعيا عاما في 23 آب/أغسطس بقرار من اللجنة الوطنية المعنية بتفكيك النظام السابق.

الحالة الإنسانية

27 - استمر تزايد الاحتياجات الإنسانية بسبب الأزمة الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والفيضانات الشديدة، وتفشي الأمراض، والعنف القبلي، والنزوح المطوّل. وارتفع بشكل قياسي عدد الأشخاص الذين يحتاجون بشكل طارئ إلى المساعدة الإنسانية لتوفير الغذاء وسبل العيش في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر 2020، حيث قدّر عدد الأشخاص المصنفين في حالات الأزمات أو في أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد بنحو 9,6 ملايين شخص - 21 في المائة من السكان. واستمر تحسن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودان، حيث واصلت الحكومة الانتقالية إصلاح الإطار الإنساني في السودان. واستطاع العاملون في المجال الإنساني الوصول إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها سابقاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

28 - ومنذ بداية العام، تلقى أكثر من ثمانية ملايين شخص نوعا من المساعدة. ففي جميع أنحاء البلاد، تلقى نحو 3,68 ملايين شخص مساعدات إنسانية في الفترة بين تموز/يوليه وسبتمبر/أيلول 2020. وتلقى ما مجموعه 2,5 مليون شخص مساعدات غذائية ومساعدات لدعم سبل العيش؛ وتلقى 1,44 مليون شخص مساعدات في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وتلقى 1,13 مليون شخص مساعدة تعليمية؛ وتلقى 000 708 شخص خدمات الرعاية الصحية؛ وقُدمت خدمات إلى 000 29 من ضحايا العنف الجنساني. وتلقى الأطفال أيضاً دعماً أساسياً لتوفير التغذية والحماية. وفي الفترة من 7 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوض الحكومة الانتقالية لشؤون اللاجئين 193 41 لاجئا إثيوبيا وصلوا إلى ولايات كسلا والقضارف والنيل الأزرق. وقدمت لهم الأمم المتحدة وشركاؤها مساعدات لإنقاذ الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلا عن الدعم النفسي - الاجتماعي.

29 - ولا تغطي المساعدة الإنسانية 15,9 مليون شخص لديهم الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي المناسب ولكنهم لا يستطيعون تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية إلا بصعوبة. ومن المرجح أن تتفاقم الحالة بسبب استمرار أزمة الاقتصاد الكلي والإصلاحات، مثل رفع الدعم عن الوقود في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن جهة أخرى، تمت الموافقة على الجولة الأولى من تمويل برنامج دعم الأسرة في السودان، الذي استهدف 11,8 مليون شخص في ولايات الخرطوم والبحر الأحمر وجنوب دارفور وكسلا. ومن المتوقع

أن يوفر البرنامج 5 دولارات للشخص الواحد في الشهر لمدة ستة أشهر. وستدفع المبالغ الصافية للمستفيدين بالعملة المحلية، حسب سعر الصرف، ويؤكد ذلك الحاجة إلى إصلاح سعر الصرف.

30 - وفي الوقت نفسه، ظل السودان يواجه أسوأ فيضانات منذ عام 1988.ووصلت المياه في 16 ولاية على الأقل إلى مستويات لم تشهدها منذ ما يقرب من قرن من الزمان. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، وصل عدد المتضررين في جميع الولايات الثماني عشرة إلى 000 900 شخص، ودُمر أو تضرر أكثر من 000 170 منزل، في حين تضررت 559 مدرسة وأكثر من 600 2 مرفق للرعاية الصحية وأكثر من 800 1 مصدر من مصادر المياه. وتضرر من الفيضانات 445 988 2 شخصا في نحو 000 600 أسرة معيشية زراعية ورعوية، منها 42 في المائة من الأسر التي ترأسها إناث. وغمرت الفيضانات نحو 2,2 مليون هكتار من الأراضي في 15 ولاية، أي ما يمثل 26,8 في المائة من المساحات المزروعة، وأدت إلى فقدان 000 108 رأس من الماشية تعود ملكيتها إلى 521 20 أسرة معيشية. وكانت أكثر الولايات تضرراً من الفيضانات هي شمال دارفور والخرطوم والنيل الأزرق وغرب دارفور وسنار. وقدمت دوائر العمل الإنساني الدعم إلى الحكومة الانتقالية في إطار الاستجابة للفيضانات، وأوصلت المساعدات إلى نحو 000 400 شخص. وقُدِّمت خدمات توفير المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية إلى ما مجموعه 000 170 شخص. وقبل حلول موسم الأمطار، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها قد جمّعت مخزونات مسبقاً في مواقع محددة لتسهيل إيصال المعونة لما يصل إلى 000 250 شخص. وفي إطار جهود الاستجابة، قدم 43 شريكا الغذاء والمأوى الطارئ والمواد غير الغذائية، فضلا عن تقديم الدعم لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى المتضررين من الفيضانات. وتحسباً لاحتمال تفشي الأمراض، نُشرت 50 وحدة نموذجية لمكافحة الكوليرا في ولايات مختلفة. ونُفِّذت أيضاً أنشطة لمكافحة ناقلات الأمراض ورش المبيدات في أعقاب زيادة عدد الإصابات بالملاريا.

31 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة في عدد الحالات التي يشتبه أن تكون ناتجة عن الحمى النزفية الفيروسية. فحتى 25 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت وزارة الصحة الاتحادية 305 2 حالات إصابة و 64 وفاة، جميعها تقريباً في الولاية الشمالية. كما أُبلغ عن 250 حالة إصابة بحمى الشيكونغونيا في غرب دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور وشمال دارفور. ووقع نحو 78 في المائة من تلك الحالات في غرب دارفور. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وصل عدد حالات الإصابة بالملاريا إلى 1,5 مليون حالة، مع تجاوزها عتبة الوباء في 15 ولاية من الولايات الثماني عشرة. وواجه السودان أول حالة تفشٍّ لمرض شلل الأطفال منذ أكثر من عقد، في تسع ولايات في جميع أنحاء البلاد. ووصل نحو 10 ملايين جرعة من لقاح شلل الأطفال إلى الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر. وبعد التأخيرات الناجمة عن نقص التمويل اللازم لتغطية تكاليف النقل المتزايدة، تقرر بدء حملة التطعيم في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - معلومات مستكملة عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

32 - بدأ في تشرين الأول/أكتوبر نشر فريق بدء العمل لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، عقب إنجاز عمل فريق التخطيط في السودان، الذي شمل تقديم ميزانية البعثة السنوية الأولى لعام 2021. وتقود فريق العمل موظفة مسؤولة ستعمل في الوقت نفسه بصفة مديرة مكتب دعم الانتقال السياسي التابع للبعثة، ويضم الفريق أيضا رئيس الأركان بالنيابة، ورئيس دعم البعثة بالنيابة، وموظفين آخرين ذوي أولوية من الفنيين وموظفي دعم البعثة والأمن. وبدأت جهود التخطيط

لتعيين الموظفين لعام 2021 وما بعد لكفالة أن يكون للبعثة تأثير مناسب ولتحقيق التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي في ملاك الموظفين، لأنهما من أولويات البعثة المتكاملة.

33 - واجتمع فريق بدء العمل برئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس اللجنة التنفيذية المعنية بالتنسيق مع البعثة المتكاملة، وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء، وممثلي المجتمع المدني، والسفراء المقيمين، ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في الخرطوم، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى السودان، وممثلي الجماعات المسلحة، لمناقشة أنشطة البعثة المتكاملة. ووفقا لقرار مجلس الأمن 2524 (2020)، استمرت المناقشات بشأن التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري، في حين بدأ مكتب التنسيق الإنمائي عملية مسح وتحليل للثغرات مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان التكامل بين عمله وأعمال البعثة المتكاملة. وبدأت أيضاً المناقشات بشأن وضع إطار استراتيجي متكامل لضمان تزامن عمليات التخطيط للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وواصلت البعثة المتكاملة العمل مع الشركاء بشأن وضع معايير ومؤشرات أساسية وسياقية واضحة وقابلة للقياس، عملا بطلب مجلس الأمن في قراره 2524 (2020).

34 - ومع استعداد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لخفض قوامها تدريجياً، استمرت جهود التنسيق مع العملية المختلطة ومع الاتحاد الأفريقي طوال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من السلاسة في عملية الانتقال. وعُقدت اجتماعات تنسيق منتظمة على مستوى القيادة، وأنشئت آلية تنسيق رسمية بين فريق بدء العمل التابع للبعثة والقيادة العليا للعملية المختلطة، عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في القرار. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة المتكاملة والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري حلقة عمل لضمان مواءمة جهود الأمم المتحدة في السودان لدعم الحكومة الانتقالية في مجال تنفيذ خطة السلام وفي تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحماية المدنيين. واتفق المشاركون على الإجراءات التي ستسترشد بها البعثتان وشركاء الفريق القطري ذوو الصلة للتخفيف من تبعات الثغرات والتحديات التي ستظل قائمة بعد مغادرة العملية المختلطة البلدَ، وعلى التشاور بنشاط مع الشركاء ذوي الصلة في الحكومة الانتقالية لكفالة التنسيق الوثيق.

35 - وشُرع في بذل الجهود لدعم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام . وبناء على طلب اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام (التي تمثَّل فيها الحكومة الانتقالية بواسطة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ولجنة السلام الوطنية، وديوان رئيس الوزراء، ووزارة الحكم الاتحادي)، بدأ العمل على وضع برنامجين لدعم تنفيذ الاتفاق والمفاوضات الجارية. وتجري البعثة المتكاملة مشاورات منفصلة مع الأطراف المعنية لتحديد أفضل السبل لدعم المفاوضات الجارية في جوبا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو.

36 - ووفقا لولاية بناء السلام المنوطة بالبعثة المتكاملة، واصل فريق بدء التشغيل، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقصّي إمكانية تكييف صندوق استئماني متعدد الشركاء قائم ليُستعان به في دعم أنشطة بناء السلام التحفيزية ذات الأولوية في دارفور وفي ما يُصطلح عليه باسم "المنطقتان" وفي شرق السودان. وفي هذا الصدد، عمل الفريق على نحو وثيق مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المقيمة. ومن شأن هذا الصندوق الاستئماني أن يدعم برنامجا على شاكلة برامج "الأمم المتحدة ككل" ينصب على سدّ فجوات بناء السلام الحرجة في الوقت الذي يُركز فيه البلد على التنمية المستدامة على المديين المتوسط والطويل. وطلبت اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام أيضا وضع برنامج في عام 2020 لدعم إعداد دراسة استقصائية أوّلية عن

اللاجئين السودانيين. وكان من المقرر في أول الأمر أن تركز الدراسة على تشاد والمشردين داخليا، وعلى الدعوة إلى السلام في مخيمات اللاجئين في تشاد. ويجري العمل حاليا على وضع البرنامجين تحت رعاية البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري.

37 - وتواصَل بذل الجهود أيضا في مجال الترتيبات العملياتية لنشر البعثة المتكاملة. فقد أُبرم عقد إيجار مقر البعثة المتكاملة المؤقت في الخرطوم، ويجري العمل على تعبئة الموارد لإنجاز ما يلزم من أعمال بنى تحتية وخدمات تكنولوجيا معلومات واتصالات وتعزيزاتٍ أمنية. ويجري العمل كذلك على إنشاء نظم مشتركة للدعم مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال مجموعة من اتفاقات الخدمات المشتركة، بما في ذلك إمكانية الاشتراك في المواقع في الفاشر وزالنجي ونيالا وكادقلي وكودا والدمازين وكسَلا وبورتسودان. ويجري أيضا تسخير قدرات الدعم المتوفرة لدى العملية المختلطة في الفاشر في دعم البعثة المتكاملة. وتقوم البعثة المتكاملة والعملية المختلطة بمزامنة عملياتهما حرصاً على أن يتزامن الخفض التدريجي المتوقع للعملية المختلطة مع توسُّع البعثة المتكاملة، بينما يجري نقل الأصول النافعة، مثل المركبات وغيرها من المعدات، إلى البعثة المتكاملة على نحو منظم وحسن التوقيت. وستقدم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أيضا الدعم في كادقلي على أساس استرداد التكاليف المتكبدة. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على عدة اتفاقات للخدمات لإرساء طرائق التكامل والتنسيق لتقديم الدعم اللوجستي وخدمات المعاملات بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، والعملية المختلطة، والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، ومركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا. وتجري في الوقت نفسه مناقشات مع الحكومة الانتقالية بشأن اتفاق مركز البعثة.

رابعا - ملاحظات

38 - يستمر السودان في إحراز تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي. وأُثني على الخطوات الشجاعة التي قامت بها الأطراف بتوقيعها اتفاق جوبا التاريخي للسلام والتزامها بتنفيذه على نحو فعال. ويمثّل الاتفاق محطة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في السودان. ويمكن أن يكون خطوة أولى أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار ونشوب النزاعات المسلحة. والجدول الزمني للاتفاق جدول طموح، ولا تزال أمامنا في الوقت نفسه تحديات كبيرة، منها تحديات تتعلق بالموارد المالية والمخاوف الأمنية الباقية واستمرار نقص الثقة. وأُشجع جميع الأطراف على أن تظل على التزامها بالسلام، وأدعو شركاء السودان إلى تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق.

39 - ولن يكتمل السلام في السودان إلا بعد أن تتوقف جميع النزاعات. وأرحب بالاتصالات الجارية بين الحكومة الانتقالية الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو. فهذه خطوة إيجابية نحو معالجة المظالم التاريخية لما فيه صالح مستقبل الشعب السوداني بأكمله، وأشجع الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة دون تأخير. وأدعو أيضا الحركات المسلحة التي لا تزال خارج عملية السلام إلى الانضمام إلى القوى التي التزمت بأن تعمل على أن تكون العملية الانتقالية في السودان ناجحة وسلمية.

40 - وتؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها القوي بدعم الشعب السوداني في تنفيذ اتفاق السلام. وأشجع الموقعين على الاتفاق على العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحديد نطاق الدعم الاستراتيجي والتقني والتخطيطي الذي قد يحتاجونه من أجل تفادي أي تأخير وكفالة تنسيق الدعم المقدم.

41 – ويحتاج إرساء السلام إلى الدعم. ولذلك سيكون من بالغ الأهمية تهيئةُ الظروف الكفيلة بتجنب حدوث انتكاسة تفضي إلى إحياء النزاع، بالاقتران مع دعم جهود بناء السلام. وأدعو المعنيين السودانيين وشركاءهم الدوليين إلى زيادة الاستثمار في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع السابقة. وستلتمس الأمم المتحدة تقديم مساهمات إلى صندوق استئماني متعدد الشركاء لدعم أنشطة بناء السلام خلال الفترة الانتقالية. وأُشجع الشركاء على المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني لإبراز دعم المجتمع الدولي لهذه الحقبة الجديدة في السودان.

42 – ويجب أن تظل حماية المدنيين من الأولويات. وفي ظل النهاية المتوقعة لولاية العملية المختلطة، يجب أن تكون الحكومة الانتقالية مستعدة لسد الفجوة التي ستتركها هذه البعثة على الأرض برحيلها. وستكون البعثة المتكاملة حاضرة لمساعدة السلطات، لكن لن يكون بمقدورها أن تحل محل العملية المختلطة في توفير الحماية المادية. وأحث السلطات الانتقالية على تسريع استعداداتها لحماية المدنيين بما يتماشى مع خطتها الوطنية لحماية المدنيين، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وسيكون من بالغ الأهمية أيضاً أن تمضي الحكومة والأمم المتحدة في تنفيذ إطار التعاون بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الموقع في آذار/مارس 2020.

43 – وإنّي أثني على الحكومة الانتقالية لما تبذله من جهود لإصلاح القوانين وتعزيز المؤسسات وكفالة تمثيل المرأة ومشاركتها بشكلٍ مجدٍ في هياكل صنع القرار. وأشجع أيضا الحكومة الانتقالية على مواصلة خطواتها لضمان التصديق على الاتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي وقعت سابقاً وضحايا الأحداث التي وقعت في الخرطوم في 3 حزيران/يونيه 2019. وأشجّع الحكومة الانتقالية، وهي تمضي قدما في العملية الانتقالية، على مواصلة إجراء مشاورات وحوارات شاملة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والمجتمع المدني.

44 – وإنّي أثني على الحكومة الانتقالية لما اتخذته من خطوات حتى حينه لتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية صعبة ولكنها ضرورية. وأحث المجتمع الدولي على دعم السودان في تنفيذ شبكة أمان اجتماعي وتدابير أخرى لصالح السكان. وفي هذا الصدد، أرحب باعتزام الولايات المتحدة رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وسيكون لهذا التغيير دور هام في إتاحة الإمكانية أمام البلد ليستفيد من الآليات والمساعدات المالية الدولية الهامة.

45 – ولا تزال الحالة الإنسانية تثير بالغ القلق، حيث يعاني البلد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويواجه مستويات قياسية من الفيضانات التي دمرت منازل السكان وسبل عيشهم. وتقتضي الحاجة المزيد من الدعم للاستجابة الإنسانية، بالاقتران من المزيد من الدعم الاقتصادي والإنمائي، فهذا أمر بالغ الأهمية حتى تُعالج الأزمة الاقتصادية التي هي السبب في وجود الاحتياجات، وحتى تُتاح حلول دائمة لمن تشردوا. وأرحب بتحسن قدرة العاملين في المجال الإنساني على إيصال المساعدات إلى المزيد من الأشخاص، وأُشير في الوقت نفسه إلى أهمية أن تتيسّر إمكانية الوصول إلى جميع المحتاجين للمساعدة تيسّراً مستمراً وثابتاً.

46 – ولقد خُطّط لإقامة البعثة المتكاملة في ظروف لم يسبق لها مثيل، مما طرح تحديات جديدة لم يسبق لها مثيل في مجال نشر البعثات. وأُعرب عن امتناني لمستشاري الخاص المعني بالسودان على قيادته لعملية التخطيط هذه وتكلّلها بالنجاح وعلى مساعيه الدؤوبة في دعم العملية الانتقالية في السودان. وأعرب عن امتناني كذلك لأفراد البعثة المتكاملة المنتشرين في السودان، وكذلك أفراد العملية المختلطة لما قدموه من دعم لإقامة البعثة المتكاملة خلال الأشهر الماضية.

المرفق

التقرير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2525 (2020)

أولا - مقدمة

1 - تُقدَّم هذه المعلومات المستكملة عملا بالفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2525 (2020)، التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كل 90 يوما كمُرفق بالتقارير المنتظمة المطلوب تقديمها بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويتضمن هذا المرفق معلومات مستكملة عن الحالة في دارفور للفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ثانيا - معلومات مستكملة عن الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - الحالة السياسية

2 - في 3 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي رسمياً اتفاق جوبا للسلام في السودان، وكان من الشهود على توقيعه ممثلو الأمم المتحدة وهيئات أخرى، وتوّج هذا الاتفاق مفاوضات استمرت 12 شهرا. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، حلّت الأطراف بالخرطوم لمناقشة عملية التنفيذ، وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، صودق على الاتفاق في اجتماع مشترك بين المجلس السيادي ومجلس الوزراء.

3 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الحكومة الانتقالية على إدماج اتفاق السلام في الوثيقة الدستورية المؤرخة 17 آب/أغسطس 2019 باعتباره جزء لا يتجزأ منها. لكن حدث تأخر في تنفيذ بعض العناصر الرئيسية من الاتفاق، ومنها تعيين ممثلي الحركات الموقعة على الاتفاق في المجلس السيادي ومجلس الوزراء، وإنشاء آليات تنسيق وتنفيذ بالغة الأهمية.

4 - وواصلت حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد رفض عملية السلام. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، وصل نائب زعيم الحركة، عبد الله حران آدم، إلى جوبا وأُفيد بأن الغرض من قدومه هو إحاطة رئيس جنوب السودان سلفا كير علماً بخطة الحركة لإحلال السلام في دارفور مع البقاء خارج عملية جوبا للسلام. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، وصل زعيم الحركة، عبد الواحد، إلى كامبالا للإعلان عن المبادرة في إطار ما أشار إليه على أنه جولة أفريقية للدعوة إلى مؤتمر حوار بين السودانيين.

باء - الحالة الأمنية

5 - اتسمت الحالة الأمنية العامة في دارفور باستمرار النزاعات القبلية في غرب وجنوب ووسط دارفور، وحدوث اشتباكات دورية في منطقة جبل مرة بين حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية واشتباكات داخلية بين فصائل هذه الحركة. ولا تزال الاضطرابات المدنية الناجمة عن تدهور الحالة

الاقتصــادية ومحدودية قدرة السـلطات المحلية على حماية المشـردين داخليا والمزارعين، بمن فيهم الأطفال، من الهجمات، تشكّلُ مصدراً آخر للتحديات الجسيمة المتواصلة.

الاشتباكات بين قوات الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة

6 - سُـجّل خلال الفترة المشـمولة بالتقرير حدوث 21 حالة نزاع مسـلح أسـفرت عن مقتل 23 فردا، مقارنة بتسجيل 48 حالة نزاع مسلح أسفرت عن مقتل 115 فردا في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغســطس 2020. وخلال الفترة المشــمولة بالتقرير، هاجمت عناصــر من حركة جيش تحرير الســودان/عبد الواحد قاعدة القوات المسلحة السودانية في بولي جنوبَ سرتوني، ومركز المراقبة التابع للقوات المسلحة الســـودانية المُقام على تلّ عرفات جنوب غولو، وقاعدة بولدونغ بالقرب من نيرتتي. وأســـفر الهجوم على بولدونغ في 27 أيلول/سبتمبر، حسب ما بُلغ عنه، عن مقتل ثلاثة عناصر من حركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد وإصابة جندي من القوات المسلحة السودانية بجروح بليغة.

7 - واستمرت أيضا الاشتباكات داخل حركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، حيث وقعت اشـتباكات جديدة بين فصـيل مبارك ولدوك وفصـيل صـالح بورسـا من الحركة في الفترة من 1 إلى 6 أيلول/سـبتمبر في قرى حسـين وفلُو وكومي وقرى أخرى قريبة من غولو، مما أسـفر عن مقتل مدني واحد وحالات تشرد جديدة. وأدت الاشـتباكات الداخلية، التي نشبت في 30 أيلول/سبتمبر و 12 تشرين الأول/أكتوبر بين هذين الفصـــيلين في ديو والقرى المحيطة بها شـــرق جبل مرة بجنوب دارفور، حول الســـيطرة على مناجم التنقيب التقليدي عن الذهب بالقرب من كيدينغير وتحصـيل ضـرائب غير مشـروعة في شـرق جبل مرة، إلى مقتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين وتشريد 525 أسرة، معظمهم من النساء والأطفال. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم مبارك ولدوك و 14 قائدا آخر من قادة حركة جيش تحرير السـودان – فصـيل عبد الواحد بيانا موقّعا إلى العملية المختلطة أعلنوا فيه انشـــقاقهم عن الجماعة، وذكروا مجموعة من المظالم تشـــمل التمييز والابتزاز وتعذيب المحتجزين وقتل المعارضين.

النزاعات القبلية ومسائل الأراضي

8 - اســـتمر وقوع حوادث عنف قبلي في جميع أنحاء دارفور، حيث ســـجلّت العملية المختلطة حدوث 15 حالة من الاشـتباكات القبلية التي أسـفرت عن مقتل 29 فردا، مقارنة بحدوث 15 حالة من الاشـتباكات القبلية التي أسـفرت عن مقتل 126 فردا في الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق، أي من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2020. واستمرت أيضـا حالات التنازع على الأراضـي، حيث وقع 57 حادثا و 14 حالة وفاة، مقارنة بحدوث 85 حالة تنازع على أراض و 17 حالة وفاة في الفترة السابقة.

9 - وأسفرت الاشتباكات القبلية عن مقتل ستة أفراد في وسط دارفور وثلاثة في غرب دارفور. وبوسط دارفور، ولا سيما في نيرتتي، شملت النزاعات القبلية أطرافاً متعددة، بما في ذلك الشباب والمشـردون داخلياً والمزارعون والرعاة الرحل، مما أدى إلى تدهور الحالة الأمنية. فقد أدّت احتجاجات قام بها شــــباب من المشــردين داخلياً على ما بدا أنه تقاعس لقوات الأمن إلى شـــنّ هجوم على مركز الشــرطة في نيرتتي في 10 أيلول/سبتمبر، وأطلقت الشرطة النار عندئذ، مما أسفر عن مقتل شخصين. وتحاور والي وسط دارفور مع السلطات المحلية والمعنيين، وطلب نشر قوات مسلحة إضافية لتهدئة الوضع.

10 - وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، في قريضة بجنوب دارفور، انتشرت النزاعات التي نشبت بين قبيلتي الفالاتا والمساليت في 16 قرية، وتسببت في نزوح ما يصل إلى 000 20 فرد إلى جوغانة الزرقاء. واحترقت عدة منازل. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، قامت مجموعة من المساليت أيضا بحرق عدة منازل ومتاجر في قرية ديكا بجنوب دارفور احتجاجا على عودة عدد من العائلات من الفالاتا، وقام أفراد من الفالاتا بالانتقام، حيث هاجموا أفرادا من المساليت في شرق قريضة. ونتيجة لذلك، قُتل سبعة أفراد من المساليت وأصيب 25 آخرون، وأحرقت عدة منازل تعود لأفراد من المساليت، ونُشرت قوات الأمن الحكومية.

11 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، في سرف عمرة بشمال دارفور، أدّت الاشتباكات، التي نشبت بين عشيرة أولاد جانوب من شمال الرزيقات وقوات الدعم السريع نتيجة القتل العرضي لرجل من الرزيقات احتج على مصادرة أسلحة نارية، إلى إحراق أجزاء من معسكر قوات الدعم السريع. ونُشرت القوات المسلحة السودانية لتهدئة الوضع ومنع حدوث مزيد من المواجهات.

الحوادث التي وقعت ضد موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها

12 - سُجِّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير 12 حادثا من الحوادث التي كانت إجرامية في معظمها واستهدفت أفراد الأمم المتحدة وهيئات تقديم المساعدة الإنسانية ومنشآتها، ويمثل ذلك انخفاضا ملحوظا مقارنة بالحوادث الـ 65 المبلغ عنها في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2020. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل. فأحد العوامل هو أن المظاهرات التي نظمها حراس الأمن في شركة أمن خاصة متعاقدة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه في نيالا بجنوب دارفور، والجنينة بغرب دارفور، والضعين بشرق دارفور، يحتمل أن تكون قد أسهمت في ارتفاع عدد الهجمات الإجرامية خلال الفترة السابقة. وثمة عامل محتمل آخر هو الأثر الإيجابي للحملة الجارية التي تقوم بها السلطات السودانية لجمع الأسلحة النارية.

13 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، في سياق احتجاج مجموعة من الموظفين الوطنيين السابقين في العملية المختلطة على ما يعتبرونه تقصيرا في دفع المستحقات المالية منذ 10 آب/أغسطس 2020، سدّ المحتجون جميع بوابات الدخول والخروج في قاعدة اللوجستيات في الفاشر، شمال دارفور. وفي اليوم التالي، هاجم المحتجون قوات الشرطة التابعة للعملية المختلطة أثناء نقلها المركبات التي كانت تسد البوابات. وأطلقت الشرطة قنابل مسيلة للدموع، وأصيب ستة ضباط بجروح طفيفة.

جيم - حماية المدنيين

14 - سيّر العنصر العسكري للعملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 273 4 دورية، من بينها 091 1 دورية أُرسلت لحماية المدنيين، ويسّر تنفيذ 39 عملية حراسة للعمليات الإنسانية. وأجرى عنصر الشرطة 607 دوريات، بما في ذلك 254 دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات للمشردين داخليا و 95 دورية لحماية المدنيين خلال جمعهم الحطب أو الأعشاب، و 30 دورية في أسواق، و 116 دورية في قرى، و 98 دورية في بلدات، و 14 دورية على طول طرق الهجرة لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا، ولا سيما من يزاولون أعمالا لكسب العيش خارج مخيمات المشردين داخليا، بمن فيهم النساء والأطفال. وقامت وحدات الشرطة المشكّلة بثلاث عمليات حراسة لعمليات إنسانية قام بها عاملون في برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والعملية المختلطة. وأجرت

شرطة العملية المختلطة كذلك 87 دورية مشتركة مع قوات الشرطة السودانية في مخيمات المشردين داخلياً ومناطق تجمعهم والقرى والمناطق الزراعية والأسواق والبلدات المحيطة بمواقع الأفرقة البالغ عددها 11 موقعا. وأجريت تقييمات عامة لمخاطر المتفجرات في 230 قرية في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك منطقة جبل مرة، مما أسفر عن تطهير 43 منطقة خطرة أُبلغ عنها والتخلص الآمن من 144 2 ذخيرة (684 1 قطعة ذخيرة غير منفجرة و 460 قطعة ذخيرة منتهية الصلاحية) و 377 110 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت العملية المختلطة اجتماعا حضره ممثلون للحكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز التنسيق في مجال حماية المدنيين، ووضع توصيات للتعجيل بتنفيذ الأنشطة التي تعرقل تنفيذها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووافقت الحكومة على توفير مرافقين مسلحين في المواقع التي انسحبت منها العملية المختلطة، وحثت الشركاء في التنفيذ على أن يُنهوا في حينه أنشطتهم التنفيذية للمشاريع.

15 - وواصلت العملية المختلطة التنظيم بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لحلقات عمل وتدريبات لبناء القدرات تستهدف المجتمع المدني والسلطات السودانية، بما في ذلك في غرب دارفور (150 مشاركا، منهم 64 امرأة)، وشرق دارفور (105 مشاركين، منهم 87 امرأة)، وجنوب دارفور (70 مشاركا، منهم 36 امرأة)، وشمال دارفور (164 مشاركا، منهم 114 امرأة)، ووسط دارفور (160 مشاركا، منهم 25 امرأة). وركزت الأنشطة على دور المرأة في آليات المصالحة وفي صنع القرار، وحماية حقوق النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان في مخيمات المشردين داخليا، وآليات الإنذار المبكر لمنع العنف الجنسي والجنساني، والأعراف الاجتماعية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية وزواج الأطفال، وإعمال المساءلة وسيادة القانون، بطرق منها رصد المحاكمات ودعم إدارة السجون. ومن المسائل التي شملتها تلك الأنشطة أيضا مواصلة الدعوة إلى إشراك النساء في الآليات التقليدية لحل النزاعات من خلال تدريب 20 امرأة ضمن مجموعة متكونة من 64 موظفا من موظفي الإدارة المحلية.

17 - وواصلت شرطة العملية المختلطة تسيير دوريات يومية وإنجاز أنشطة تواصل لدعم تدابير الحماية المادية للمدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المتابعة مع قوات الشرطة السودانية بشأن الجرائم المبلغ عنها والتقدم المحرز في التحقيقات. وواصل عنصر الشرطة تقديم أنشطة تدريب المدرِّبين في مجال إدارة الأزمات وحفظ النظام العام لفائدة قوات الشرطة السودانية. وفي أيلول/سبتمبر، حضرت قيادة شرطة العملية المختلطة حلقة عمل مع قوات الشرطة السودانية بشأن حماية المدنيين في الخرطوم دعماً للخطة الوطنية لحماية المدنيين المؤرخة 21 أيار/مايو 2020 (انظر S/2020/429، المرفق). وأطلقت شرطة العملية المختلطة كذلك، بالتعاون مع قوات الشرطة السودانية، استراتيجية مشتركة متعلقة بالدوريات الهدف منها بناء الثقة بين المشردين داخلياً وقوات الشرطة السودانية.

دال - الحالة الإنسانية

18 - في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أدت النزاعات القبلية والاشتباكات داخل حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد إلى نزوح نحو 445 27 شخصا في مناطق جبل مرة بوسط دارفور وجنوبه.

19 - وفي 15 أيلول/سبتمبر، نزح نحو 760 شخصا (152 أسرة معيشية) من موقع التجمع في سرتوني بشمال دارفور إلى توغا، بينما نزح 930 شخصا (186 أسرة معيشية) من سرتوني إلى موقع سافانغا

للمشردين داخليا في نيرتتي بوسط دارفور. وقد نجم هذا النزوح بسبب تضييق صادق الفوكة، أحد قادة قوات الدعم السريع في سرتوني، على المشردين داخلياً. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وصل نحو 900 1 شخص (392 أسرة) من سرتوني إلى توغا وسافانغا. وفي الفترة من 11 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق مشترك بين الوكالات بتقييم الاحتياجات، وتبذل الجهود حاليا للاستجابة الإنسانية في المنطقة. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، نزح ما يقدر بنحو 800 3 شخص من داية في وسط دارفور، إلى قريتي أرشين ومحمدين في شمال جبل مرة، في أعقاب اشتباكات بين جماعتي مبارك ولدوك وصالح بورسا التابعتين لحركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد.

20 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت مفوضية العون الإنساني أن نحو 000 3 شخص قدِموا من قرية فينا إلى قرى كيدينير وكيلا ومرشينج بجنوب دارفور فارّين من الاشتباكات الداخلية التي بدأت في تموز/يوليه داخل حركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. وقد أُنجز تقييم مشترك للاحتياجات بين وكالات في الفترة من 11 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أدّت الاشتباكات التي أُبلغ في وقت سابق عن نشوبها بين الفالاتة والماساليت في قريضة بجنوب دارفور إلى نزوح 000 20 شخص إلى جوغانة الزرقاء. وقام الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية ببعثة مشتركة بين وكالات في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم الاحتياجات الإنسانية.

21 - ولا تزال عمليات الاستجابة المتعلقة بالفيضانات مستمرة، حيث يعمل الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية على مساعدة 350 33 شخصاً (670 6 أسرة) بتوزيع مواد غير غذائية في كبكابية بشمال دارفور. وفي جنوب السودان، حدّد فريق مشترك بين وكالات لتقييم الاحتياجات وجود 405 2 متضررين (481 أسرة معيشية) في مخيم كاس للمشردين داخلياً. وبلغ عدد المتضررين 685 7 شخصا (537 1 أسرة معيشية) في مخيم أوتاش للمشردين داخلياً. وفي وسط دارفور، أفاد قادة مجتمعيون بأن الفيضانات تسببت في تضرر نحو 400 منزل في كويلا بوسط دارفور، ونحو 000 18 شخص (600 3 أسرة معيشية) في مخيم الحامدية للمشردين داخليا بوسط دارفور، و 500 12 شخص (500 2 أسرة معيشية) في نيرتتي بوسط دارفور. وتتواصل الجهود لتوفير المأوى وتوزيع المواد غير الغذائية في هذه المناطق.

22 - وارتفع عدد حالات تفشي الأمراض بعد موسم الفيضانات، حيث أبلغت وزارة الصحة في البلد عن 277 حالة يشتبه في أنها حمى شِيكُونغُونيا في غرب دارفور منذ نهاية أيلول/سبتمبر. ويدعمُ الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية التدبيرَ العلاجي للحالات، ومكافحة ناقلات الأمراض، وأنشطة تعزيز الصحة، وقدمت منظمة الصحة العالمية مبيدات حشرات وآليات لضخّها. كما ارتفع عدد حالات حمى الضنك، حيث بلغت 19 حالة في غرب دارفور و 13 حالة في شمال دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

هاء - حالة حقوق الإنسان

23 - رغم حدوث تحسن في الحالة العامة لحقوق الإنسان، يظل ضعف المدنيين في دارفور مصدر قلق. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر، وثقت العملية المختلطة 47 حالة من الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان التي طالت 169 ضحية، منهم 19 امرأة و 13 طفلا، ووثقت في المقابل 93 حالة طالت 403 ضحايا، منهم 40 امرأة و 28 طفلا، في الفترة من 3 حزيران/يونيه إلى 8 أيلول/سبتمبر 2020. وأُبلغت الشرطة السودانية بما مجموعه ست حالات، وأدى ذلك إلى إلقاء القبض

على سبعة أشخاص. ولا تزال جهود التحقيق في القضايا وملاحقة مرتكبيها قضائياً تواجه عوائق ناجمة عن تحديات مرتبطة بقدرات سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية.

24 - ولا تزال النساء والأطفال عرضة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي، بما فيه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة 21 حالة عنف جنسي وجنساني وعنف جنسي مرتبط بالنزاعات طالت 22 ضحية، بينما وثقت 20 حالة طالت 28 ضحية في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2020. ولا يزال من الصعب على ضحايا العنف الجنسي أن يحصلوا على خدمات شاملة بسبب وصمة العار وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية وإحجام الضحايا عن الإبلاغ عن الحوادث. وتحققت العملية المختلطة من وقوع 17 حالة انتهاك جسيم طالت 36 طفلا، منهم 14 فتاة، ويعكس ذلك انخفاضا في عدد الأطفال المتضررين من العنف القبلي، مقارنة بما عدده 364 حالة انتهاك جسيم طالت 77 طفلا، منهم 40 فتاة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (1 حزيران/يونيه - 31 آب/أغسطس 2020). ويُحتمل أن حالات انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة لا تعكس العدد الفعلي للحالات الفعلية، وذلك بسبب عدة عوامل منها تأثير القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 على أنشطة تقصي الحقائق والتواصل مع المجتمعات المحلية.

25 - وقامت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، بزيارة للسودان في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت خلالها مشاورات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ومعنيين آخرين بشأن الملاحقة القضائية للمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وكرّرت الحكومة الانتقالية خلال هذه الزيارة إبداء استعدادها للتعاون مع المحكمة بشأن الحالات التي تقع في دارفور.

ثالثا - التنسيقُ مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتخطيطُ للمرحلة الانتقالية

26 - تواصل العملية المختلطة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري دعم عملية بدء تشغيل مقر البعثة المؤقت في الخرطوم في إطار عملية بدء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان . ويُنتظر أن تستفيد البعثة المتكاملة من الأصول التي يمكن نقلها إليها من العملية المختلطة بعد خفض هذه العملية وإغلاقها في نهاية المطاف.

27 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، عُقد في الخرطوم اجتماع للحكومة الانتقالية والاتحاد الأفريقي وآلية التنسيق الثلاثية التابعة للأمم المتحدة. وحضر الاجتماع مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اسماعيل شرقي، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري، والممثل الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة في العملية المختلطة، جيريمياه نياماني مامابولو. وأقرّ المشاركون بموقف الحكومة الانتقالية إزاء إنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأكدوا مجددا الالتزام بتيسير خفض العملية وتصفيتها على نحو منظّم.

رابعا – الجوانب المالية

28 – رصـــدت الجمعية العامة، في قرارها 261/74 جيم المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020، مبلغا قدره 240,2 مليون دولار للعملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديســمبر 2020. وفي 8 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، بلغت الاشــتراكات المقررة غير المســددة للحســاب الخاص للعملية المختلطة ما قدره 168,7 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشـتراكات المقررة غير المسـددة لجميع عمليات حفظ السـلام حتى ذلك التاريخ 723,3 2 مليون دولار. وسُـدّدت تكاليف القوات والشـرطة المشـكّلة للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وسُدِّدت أيضا تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

خامسا – ملاحظات

29 – أهنئ الحكومة الانتقالية والجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للســـلام على توقيعهم على هذا الاتفاق الذي يُتوّجُ لعام من المحادثات البناءة بشأن مستقبل البلد ويدلُّ على التزام الأطراف بالسلام. وأشيد أيضاً بجنوب السودان لجهود الوساطة التي بذلها والتي كان لها دور حاسم الأهمية في تيسير التقدم المحرز. أما بالنسبة لمن يظلون خارج عملية السـلام، فإني أؤكد أن الوقت قد حان للتقارب وتسـوية الخلافات بواسـطة الحوار بروح من التراضي وسعياً لما فيه مصلحة المجموعات التي يمثلونها. وأحث الحكومة الانتقالية والأطراف على الشروع في تنفيذ الاتفاق على وجه السرعة، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الحيوية المنصوص عليها فيه.

30 – وسـكان دارفور يرون في توقيع اتفاق جوبا بشـير سـلام. لكن لا يزال يتعيّن القيام بالكثير من العمل لإرساء الأمن في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال العنف القبلي يدعو للقلق في جميع أنحاء دارفور، حيث أعرب المشردون داخليا وغيرهم عن مخاوف مشروعة على سلامتهم. واشتباكاتُ حركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد مع قوات الأمن الحكومية، وكذلك الاشـتباكاتُ الداخلية بين فصـــائل هذه الحركة، تشـكّل مصـــدراً مستمراً لمعاناة المدنيين في منطقة جبل مرة، وتتسبّب في تشريد أعداد كبيرة من السكان. وفي هذا السياق، أشيد بالحكومة الانتقالية على تعهُّدها بحماية المدنيين في دارفور، سـواء من خلال إعمال أحكام اتفاق جوبا للســلام أو من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وتحقيق أهداف الحماية هذه جانب ضروريٌ لنجاح الاتفاق.

31 – ومع اسـتمرار المناقشـات بشـأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها، من الضــروري أن تعمل العملية المختلطة بسرعة على نقل المعارف وغيرها من أشكال الدعم إلى المؤسسات التي ستبقى لدعم الســـلام في دارفور. وســـتظل العملية المختلطة منكبّة خلال ما تبقى من مدة ولايتها على تقديم الدعم إلى السـلطات السـودانية في ما تبذله من جهود من أجل توفير الحماية وبناء السـلام. ومما يدعوني إلى التفاؤل أن العملية المختلطة والحكومة الانتقالية اسـتمرّا خلال الفترة المشـمولة بهذا التقرير في العمل صـوب تحقيق ذلك. كما ستركز العملية المختلطة تركيزا كبيرا على تقديم المساعدة لتصبح لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المسـاعدة خلال الفترة الانتقالية في السـودان قدراتٌ كاملة في المنطقة، وسـتُواصـل كذلك تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

32 – وأود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص المشـــترك على قيادته وتفانيه. كما أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد العملية المختلطة المدنيين والنظاميين، والبلدان المســاهمة بقوات وأفراد شــرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ودوائر العمل الإنساني لدعمهم القيّم للسلام في دارفور.